التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وغانا منذ عام 2003م

أ. درويش جمال درويش[*]

أ.د. نهلة أبو العز[**] أ.د. سالي فريد[***] أ.د.صلاح الدين فهمي[***]

• **مُلخص:**

شهدت البلدان مصر وغانا تطورات ملحوظة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني منذ فترة الدراسة عام 2003م، حيث بدأت مصر وغانا في تنفيذ إصلاحات شاملة في نظام التعليم الفني، حيث ركزت على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من توفير المهارات اللازمة، في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، مما يتيح في نفس الوقت فرص عمل لأصحاب هذه المهارات، ومن ثم يؤكد فكرة أن تشمل هذه التنمية الجميع دون استثناء. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلي أن وجود ضعف في أداء العديد من الصناعات في الدول النامية بالمقارنة بمثيلاتها من الدول المتقدمة وهذا لا يرجع فقط إلى غياب المعرفة الفنية المرتبطة بهذه الصناعات، بل وأيضا إلى غيابالمهارات اللازمة لإنتاج التكنولوجيا واستخدامها. ومن هنا تبرز أهمية وجود قاعدة ماهرة من رأس المال البشرى من شأنها تعزيز التطوير الصناعي المطلوب لتحقيق التنميةالمستدامة. في كلا الدولتين لعب التعليم الفني والتدريب المهني دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير المهارات اللازمة لمواكبة احتياجات السوق. على الرغم من التحديات، فإن الجهود المستمرة لتحسين البرامج التعليمية وبناء الشراكات مع القطاع الخاص تعد خطوات إيجابية نحو مستقبل أفضل.

الكلمات المفتاحية: التعليم الفني، مصر، غانا

---

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[****] أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر

Technical Education and Vocational Training in Egypt and Ghana since 2003

Darwish Gamal Darwish(*) **Prof. Dr. Nahla Abu Al-Ezz**(**)
Prof. Dr. Sally Farid(***) **Prof. Dr. Saladin Fahmy**(****)

- **Abstract**

Egypt and Ghana have witnessed remarkable developments in technical education and vocational training since the study period in 2003. Both countries began implementing comprehensive reforms to their technical education systems, focusing on meeting the needs of the national economy by providing the necessary skills to achieve comprehensive and sustainable industrial development. This, in turn, creates job opportunities for those with these skills, thus emphasizing the idea that such development should be inclusive of all. It is worth noting in this context that the weak performance of many industries in developing countries compared to their counterparts in developed countries is due not only to a lack of technical knowledge associated with these industries, but also to a lack of the skills necessary to produce and use technology. Hence, the importance of a skilled human capital base that can enhance the industrial development required to achieve sustainable development is highlighted. In both countries, technical education and vocational training have played a pivotal role in promoting economic growth and developing the skills necessary to keep pace with market needs. Despite the challenges, ongoing efforts to improve educational programs and build partnerships with the private sector are positive steps toward a better future.

Keywords: Technical Education - Egypt – Ghana

(*) PhD researcher at the Department of Politics and Economics, Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University
(***) Professor of Economics, Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University
(***) Professor of Economics, Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University
(****) Professor of Economics, Faculty of Commerce, Al-Azhar University

- **مقدمة**

شكل تنمية رأس المال البشرى أفضل أنواع الاستثمار، فالإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها. وتُعد أنظمة التعليم الجيدة، وفقًا لنتائج العديد من الدراسات التطبيقية، أحد المحددات الرئيسة لزيادة إنتاجية رأس المال البشرى وتعزيز ريادة الأعمال والتقدم التكنولوجي، وهو ما دعا البعض إلى إطلاق "عصر رأس المال البشرى" على القرن العشرين، نظرًا لكون تطوير واستخدام المهارات والمعرفة من العوامل المؤثرة على تنافسية الصناعات الوطنية ومعيارًا هامًا لقياس مستوى المعيشة عبر الدول، كما أن التعليم الفني عد أحد أسباب الحراك الاجتماعي والتغلب على الفقر، وذلك بتمكين الخريجين من الحصول على مهن تمكنهم من الحصول على دخل ثابت يضمن لهم مستوى معيشيًا مستقرًا، فقد شهدت البلدان مصر وغانا تطورات ملحوظة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني منذ فترة الدراسة عام 2003م، وهو ما نحاول توضيحه في هذا البحث.

أولاَ: أهداف البحث:

تحليل سياسات وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وغانا خلال الفترة(2003م–2023م) ،وتقييم أثر هذه السياسات على تنمية رأس المال البشري وتلبية متطلبات سوق العمل، في التجربتين المصريةوالغانية للوقوف والوقوف على نقاط التشابه والاختلاف، وتقديم توصيات عملية لتحسين فعالية التعليم الفني في دعم التنمية المستدامة.

ثانياَ: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة إلى فهم العلاقة بين التعليم الفني والتدريب المهني من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، خاصة في ظل تزايد البطالة بين الشباب في الدول النامية،خاصة في مصر وغانا، وتحديد عوامل النجاح والفشل في سياسات تنمية رأس المال البشري عبر هذا النوع من التعليم.

ثالثاَ: اشكالية البحث:

رغم الاعتراف المتزايد بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وغانا، إلا ويقابل هذا الجهد العديد منالتحديات

المتعددة التى تتعلق بضعف جودة هذا النوع من التعليم، وغياب الربط الفعّال بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى النظرة المجتمعية المتدنية له. ومنذ عام 2003 وحتى عام 2023، اتخذت كل من الدولتين خطوات مختلفة نحو تطوير هذا القطاع، بدعم من السياسات الحكومية والشراكات الدولية، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الجهود لا يزال محل نقاش.ومن هنا تبرز الإشكالية التاليةإلى أي مدى ساهمت سياسات تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وغانا، خلال الفترة من 2003 إلى 2023، في تنمية رأس المال البشري وتلبية احتياجات سوق العمل.

رابعاَ تساؤلات البحث:

تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة على بعض التساؤلات التي تمثل إشكالية البحث،كما يلي :ما دور التعليم الفني والتدريب المهني في تنمية رأس المال البشري في مصر وغانا خلال الفترة من 2003م حتى 2023م؟ وما هي السياسات الحكومية والمبادرات التي تم تنفيذها في مصر وغانا لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني خلال هذه الفترة؟

خامساَ: فرضية البحث:

يفترض البحث مساهمة التعليم الفني والتدريب المهني بشكل فعّال في تنمية رأس المال البشري وتلبية احتياجات سوق العمل في كل من مصر وغانا خلال الفترة من 2003م إلى 2023م.

سادساَ: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف دور التعليم الفني والتدريب المهني في كل من مصر وغانا خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2023، وتحليل السياسات والمبادرات والبرامج الاتجاهات المختلفة التي تم تنفيذها في هذا المجال، وتحديد دور الدولة في تطوير وإصلاح التعليم الفني في مصر وغانا.

سابعاَ: الإطار المكاني والزماني:

1- الإطار المكاني:

يتحدد الإطار المكاني لهذا البحث في جمهورية مصر العربية وجمهورية غانا، باعتبارهما نموذجين لدول إفريقية نامية تسعيان إلى تطوير التعليم الفني والتدريب

المهنـي كأحـد المحـاور الأساسـية لتحقيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، ومواجهـة التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات البطالـة، خاصـة بين فئـة الشباب، وقد تم اختيـار هذين البلدين بناءً على عدة اعتبارات، من أبرزها:الاهتمام المتزايد من قبل الدولتين بإصلاح منظومة التعليم الفني من خلال تنوع السياسات والمبادرات التي تم تنفيذها في كل من مصر وغانا لتطوير هذا القطاع، وتوفر بيانات وتقارير محلية ودولية تساعد على تحليل التجربتين بشكل موضوعي.

2- الإطار الزماني:

تناول البحث الفترة الزمنية من عام 2003م إلى عام 2023م، وهي الفترة الذى شهدَ خلالها كل من مصر وغانا تحولات ملحوظة في سياساتهما التعليمية، وخاصة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.وقد تم اختيار هذا الإطار الزمني للأسباب التالية:

1- بداية من عام 2003م، بدأت العديد من الدول الإفريقية – ومنها مصر وغانا – في تطبيق خطط إصلاح شاملة لأنظمة التعليم الفني بدعم من الشركاء الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي

2- تتضمن هذه الفترة مراحل مختلفة من الإصلاح، سواء من حيث التشريع، أو تطوير المناهج، أو إدماج القطاع الخاص في التدريب المهني، مما يتيح للبحث تتبّع تطور السياسات والنتائج على المدى الطويل.وبالتالي، يتيح هذا الإطار الزمني تحليل التغيرات المرحلية، وتحديد دور التعليم الفني وللسياسات التعليمية على تنمية رأس المال البشري وسوق العمل في كل من مصر وغانا.

ثامناَ: تقسيم الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى المحورين التاليين:

أولاَ: اتجاهات وملامح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر

ثانياَ: اتجاهات وملامح التعليم الفني والتدريب المهني في غانا

خاتمة البحث:

أولاَ: النتائج

ثانياَ: التوصيات

أولاَ: اتجاهات وملامح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر

يمثل التعليم الفني في مصر المدخل الأساسي للحاق بركب الحضارة التكنولوجية، حيث يدور الصراع بيندول العالم المتقدموصولًا لأرقى مستوى من التعليم الفني التقني، كما يعدُّ التعليم الفني من الدعامات الهامة في مجالي التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكونه مصدرًا من مصادر تأهيل القوى البشرية العاملة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة التقدم التكنولوجي الذي يسود دول العالم[1]، وهذا النوع من التعليم يواجه العديد من المشكلات على الرغم من أن السياسية التعليمية للدولة تؤكد في جميع صورها الاتجاه نحو التعليم الفني عن طريق تحقيق التوازن في المرحلة الثانوية بين مدارس الثانوية العامة والفنية؛ وذلك بوضع تخطيط متكامل لاستيعاب تلاميذ المرحلة التعليمية الأساسية "الإعدادية". لهذا كان اختيار نوع التعليم الذي نسعى به لمواجهة هذه التحديات مهمًا في تحقيق الأهداف المستقبلية التي نتطلع إليها في مصر، إن "التعليم الفني" يساعد في بناء الإنسان القادر على العطاء والمنافسة بعلمه وعمله ومنتجه.

1-: أهم اتجاهات تطور التعليم الفني في مصر :

مرَّ التعليم الفني في مصر بمراحل عدة بدأها الإنسان بصنع أدواته وأسلحته الشخصية، ثم عمد كل جيل إلى نقل المعارف المهارية للصناعات والحرف اليدوية إلى الأجيال الناشئة[2]، حيث تميزت الحضارة المصرية القديمة باهتمامها برأس المال

---

(1) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، "**التعليم وقضاياه**"،(القاهرة:المجالس القومية المتخصصة، 2003)، ص153.

(2) مدرسة معبد الرمسيوم: أُنْشِئَت هذه المدرسة ملحقة بالمعبد الذي أسسه رمسيس الثاني لآمون في مدينة طيبة، وكانت مدرسة تعليمية هدفها تعليم القراءة والكتابة، وقد استخدمت في هذه المدرسة لوحات الحجر الرملي لتعليم التلاميذ وتسجيل كتاباتهم عليها، كما استخدم أيضًا الورق البردي مما أثبت أن لها مناهج للتدريس.

مدرسة ممفيس: تعدُّ هذه المدرسة من المدارس القديمة، ويذكر (بتاح شبس) كبير كهنة ممفيس أنه تعلم في هذه المدارس؛ لقوله: إنني تعلمت بين أطفال الملك، وإنني كنت مفضلًا عنده وأسير حبه، وكانت مدارس القصر تهتم بتلقين أبناء الأمراء التقاليد الملكية وتدريبهم ليكونوا حكامًا فيما بعدد. محمد منير مرسي:**تاريخ التربية في الشرق والغرب**، (القاهرة:عالم الكتب، 1987)، ص39.

البشري[1]، فخُصصت لهم مدارسعلى هيئة ورش لتعليمهم الحرف لإكسابهم المهارات الفنية[2]. ومنذ عام 2003م، شهد التعليم الفني في مصر مجموعة من الاتجاهات التطويرية الهامة، استجابةً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية لاحتياجات سوق العمل المتغيرة، تهدف هذه الاتجاهات إلى تحسين جودة التعليم الفني وتعزيز مهارات الطلاب، بما يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية.

أ- مراحل تطور التعليم الفني في مصر منذ عام 2003م

شهد تطور التعليم الفني في مصر منذ عام 2003م عدة مراحل رئيسية، كل منها كانت تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل. يوضح الجدولتطور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من عام 2003م إلى 2023م رقم (1) أبرز هذه المراحل وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1) تطور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من عام 2003م إلى 2023م[3]

البيان	عام
تأسس مشروع TVET هذا المشروع بموجب صدور القرار الجمهوري رقم 326 لعام 2003م.	2003
اعتمد مجلس الشعب مشروع TVET في 2004/2/10م، بميزانية 66 مليون يورو مقسمة مناصفة بين الطرفين (المفوضية الأوروبية والحكومة المصرية).	2004

(1) د. عمرو الدمرداش السيد:"دراسة العلاقة بين القيم الجمالية والأهداف التعليمية في تصميم الكتاب المدرسي (التعليم الصناعي – تخصص الزخرفة والإعلان)"،**رسالة ماجستير غير منشورة**،القاهرة: (جامعة حلوان، كلية الفنون التطبيقية، 2005)، ص18.

(2) وليم. هـ. بيك، ترجمة مختار السويفي: **فن الرسم عند قدماء المصريين**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997) ص118.

(3)Alternative Policy Solutions: background paper,**Technical and Vocational Education and Training in Egypt**, (Future Panacea/Past Failure: April 2022), pp. 7 – 9.
https://apiaps.aucegypt.edu/uploads/articlesAttachments/1656489611pdfEN_TVET_BG_Final_Web.pdf

البيان	عام
وقعت وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع الاتحاد النوعي للمستثمرين للتعاون في مجال نظام التعليم والتدريب المهني تحت مسمى برنامج للتعليم المزدوج (مبارك كول). تم تطبيق نظام التعليم والتدريب المزدوج من خلال مذكرة التفاهم مع الاتحاد النوعي للمستثمرين وكان النظام المزدوج تطويرًا لمشروع مبارك كول عام 1991 والذي تم تنفيذه عام 1995.	2005
بدأ التنفيذ الفعلي لمشروع TVET عام 2006م.	2006
أنشئ مجمع الأميرية التكنولوجي المتكامل في إطار صندوق تطوير التعليم في مجال التعليم الفني بتمويل من الدولة بالشراكة مع هيئة "بيرسون إديكسل" البريطانية.	2009
قرار وزاري رقم (51) بتاريخ 2010/3/11 بشأن نقل تبعية وحدات تخطيط ومتابعة تنفيذ اتفاقيات التمويل المتعلقة بتطوير وتحسين التعليم ووحدة تنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية إلى صندوق دعم وتمويل المشروعات التابعة لوزارة التربية والتعليم.	2010
أنشئ مجمع التعليم الفني التكنولوجي المتكامل بالفيوم بقرار وزير التربية والتعليم رقم 228 الصادر في 20 من مايو 2012م، بشأن تطوير المدرسة الثانوية الصناعية بدمو بمحافظة الفيوم لتصبح "المجمع التعليمي التكنولوجي المتكامل.	2012
تم إطلاق المرحلة الثانية من مشروع TVET[2] استكمالًا للمشروع الأول.	2013
تم وضع إستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2030/2014، بما في ذلك التعليم الفني وكذلك مرسوم لإنشاء مجلس تنفيذي للتعليم الفني والتدريب المهني. قرار وزاري رقم (299) بتاريخ 2014/7/12 بشأن إنشاء وحدة البحث والتطوير المستمر بقطاع التعليم الفني. تم استحداث وحدة بمسمى (وحدة تيسير الانتقال إلى سوق العمل) بالقرار الوزاري رقم (283) في عام 2014.	2014
تم إنشاء وزارة جديدة للتعليم الفني والتدريب المهني لأول مرة في مصر. في سبتمبر 2015 أعيد دمج وظائف التعليم الفنيفي وزارة التربية والتعليم	2015

البيان	عام
والتدريب المهني مرة أخرى في الوزارة المختلفة.	
إصدار القرار الوزاري رقم 229 بتاريخ 2016/8/11 بشأن دمج الطلاب ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفنيالحكومي والخاصة.	2016
قدمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني نموذجًا جديدًا للتعليم المزدوج يسمى بمدارس التكنولوجيا التطبيقية بالشراكة مع شركات القطاع الخاص الرائدة والمنظمات الدولية لضمان الجودة.	2018
قانون رقم 160 لسنة 2022 بشأن إصدار قانون الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفنيوالتقني والتدريب المهني (إتقان) محدثًا حتى عام .2023	2022

المصـــدر: اســـتراتيجية التنميـــة المســـتدامة 2030م علـــى الموقـــع الرســـمي التـــالي:
http://sdsegypt2030.com

تبين من الجدول رقم (1) أن الدولة المصرية تعمل على تطوير وإصلاح قطاع التعليم الفني والتدريب المهني من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات كأداةلتحسين جودة المخرجات التعليمية وذلك منذ إنشاء مشروع TVET في عام2003م،من إدخال نظم تعليمية جديدة مثل برنامج (التعليم الفني المزدوج) مبارك كول سابقًا و (التعليم التبادلي)، انشأ العديد من المجمعات التكنولوجيا المتكاملة التابعة لصندوق تطوير التعليم الفني بمجلس الوزراء وتحديث المناهج الدراسية وتجهيز الورش والمعامل لتوفير بيئة تعليمية ملائمة، مما ساهم في تعزيز التجربة التعليمية للطلاب، إقامة برامج تدريبية للمعلمين بهدف تحسين أساليب التدريس ورفع كفاءتهم في التعليم الفني، مثل برنامج (التعليم أولاً)، أيضًا التعاون مع منظمات دولية مثل البنك الدولي لتوفير الدعم المالي لتحسين التعليم الفني، وانشأ العديد من القرارات الوزارية التي تخدم تطوير وإصلاح منظومة التعليم الفنيوالتدريب المهني من ربط مخرجات التعليمالفني بسوق العمل من استحداث وحدة بمسمى (وحدة تيسير الانتقال إلى سوق العمل) بالقرار الوزاري رقم (283) في عام 2014م،هذه المراحل تتكون من سلسلة من الخطوات المدروسة التي تهدف إلى تحسين التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل، من خلال هذه

المراحل، تواصل مصر جهودها نحو تحقيق تعليم فني متطور وقادر على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، مما ساعد في تغيير النظرة السلبية حول التعليم الفني والتدريب المهني[1].

ب: تخصصات التعليم الفني والتدريب المهني في مصر

شهد التعليم الفني في مصر جهودًا كبيرة نحو التطوير والتحديث، حيث تم إدخال تخصصات جديدة، من تحديث المناهج، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتنوع التخصصات لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، مما يعكس أهمية هذا النوع من التعليم في مواجهة التحديات الاقتصادية التي شهدها القطاع منذ عام 2003 مما يسهم في بناء مستقبل أفضل للخريجين مما يعزز من قدراتهم على المنافسة في سوق العمل. يضم التعليم الفني والتدريب المهني أربع نوعيات من المدارس تتمثل فيما يلي:

- المدارس الثانوية الفنية: (للتعليمالصناعية- التعليم الزراعي - التعليم التجاري - التعليم الفندقى- مدارس ومعاهد التمريض).

تعتبر مؤسسات التعليم الفني في مصر عنصرًا حيويًا، حيث تسهم بشكل كبير في تزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لدخول سوق العمل. حيث تطورت هذه المؤسسات منذ تأسيسها بداية من حضارة مصر القديمة،وذلك لتلبية احتياجات الاقتصاد المصري المتزايدة ولتقديم بدائل تعليمية متنوعة تعزز من فرص التوظيف. والشكل التالي يوضح عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة مصر كما يلي:

(1) وزارة التربية والتعليم، "**تقرير حول التعليم الفني**"،(القاهرة:وزارة التربية والتعليم 2022).https://tech.moe.gov.eg/

الشكل رقم (1): عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة مصر 2023

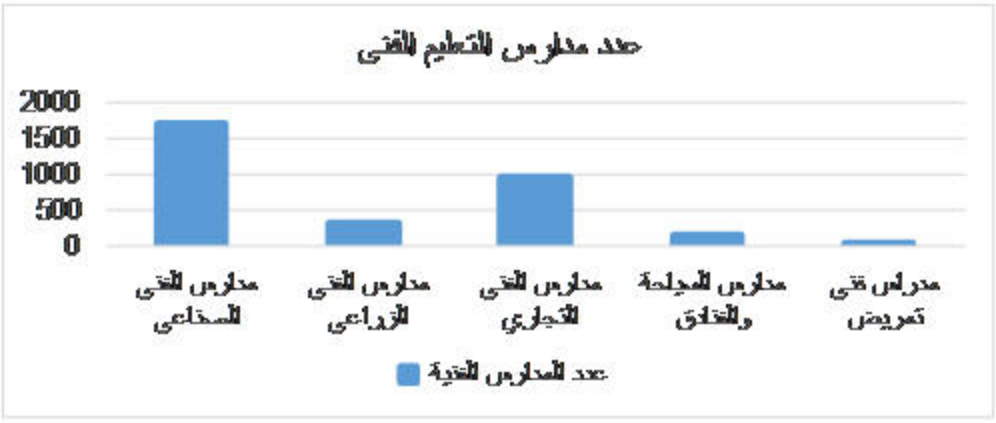

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر عام 2023م /https://tech.moe.gov.eg

يتضح من الشكل رقم(1) أعداد مدارس التعليم الفني، حيث بلغ عددها حوالي 3614 مدرسة عام 2022م/2023م،[1]. مقابل 1687 مدرسة عام 2013م/2014م، فضلاً عن زيادة أعداد طلاب التعليم الفني بنسبة 53.3% حيث بلغت 2.3 مليون طالب عام 2022م/2023م، مقابل 1.5 مليون طالب عام 2013م ، مدارس التعليم الصناعي: يُقدّر عدد المدارس الفنية الصناعية بحوالي1690مدرسة، وعدد طلابها حوالي 2.30 مليون طالب، أ حوالي 46.9% من إجمالي التعليم الفني ، وهذه المدارس تتوزع في مختلف المحافظات وتشمل هذه المدارس التخصصات الهندسية والفنية مثل الميكانيكا، الكهرباء، الإلكترونيات، وغيرها من التخصصات الصناعية التي تدعم الصناعات المختلفة، وتُعد مدارس الزراعة من التخصصات المهمة في التعليم الفني، حيث يشمل هذا القطاع عددًا كبيرًا من المدارس التي تبلغ مدرسة على 325 مستوى الجمهورية، وعدد طلابها حوالي 279 الف أي حوالي 12% من إجمالي التعليم الفني ،

(1) وزارة التعليم والتعليم الفني: الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، **تقرير الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية**، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم الفني، احصائيات، 2023/2022)، ص3.

هذه المدارس تهدف إلى تقديم تعليم متخصص في الزراعة والبيئة، وتشمل مدارس التعليم التجاري عددًا كبيرًا من المدارس، حيث يقدر العدد بنحو 954 مدرسة على مستوى الجمهورية،وعدد طلابها 926.6 الف طالب بنسبة 41% من إجمالي التعليم الفني، وتعمل المدارس التجارية على تأهيل الطلاب للعمل في مجالات التجارة والإدارة والمحاسبة، بينما تتواجد مدارس الفندقة في بعض المدن الكبرى التي تشهد نشاطًا سياحيًا مثل القاهرة، الأقصر، والغردقة، يتراوح عددها حوالي145، وعدد طلابها 72.500 الف طالب أي بحوالي 7.8% من إجمالي التعليم الفني، وتركز هذه المدارس على تدريب الطلاب في مجالات الضيافة والسياحة وإدارة الفنادق والمطاعم، بينما تشهد مدارس التمريض في مصر اهتمامًا خاصًا، حيث يوجد عدد من المدارس التي تقدم برامج تدريبية في هذا المجال، ويقدر عددها بنحو 50 مدرسة.

كذلك تم افتتاح 52 مدرسة تكنولوجية تطبيقية خلال عامي 2022م– 2023م(1)، ومن المستهدف الوصول إلى 420 مدرسة بحلول عام 2030م.

2– أهم ملامح تطوير مشروع إصلاح التعليم الفني بمصر منذ عام 2003م

تعني كلمة TVET(Technical and Vocational Education and Training) (تعليم فني– تدريب مهني)،وتعتبر عملية إصلاح التعليم الفني في مصر إحدى الأولويات الوطنية، حيث تلعب دورًا حيويًا في تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة للتنافس في سوق العمل، منذ عام 2003م، شهد هذا القطاع جهودًا متزايدة تهدف إلى تحسين جودته وملاءمته لاحتياجات الاقتصاد القومي، تأتي هذه الإصلاحات في إطار رؤية شاملة لتعزيز كفاءة التعليم الفني، مما يعكس التوجه نحو تطوير الموارد البشرية كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتتضمن ملامح تطوير مشروع إصلاح التعليم الفني تحديث المناهج الدراسية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تدريب المعلمين وزيادة الوعي

(1) الهيئة العامة للاستعلام بوابتك إلى مصر:"وزارة التعليم والتعليم الفني" مزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي التالي:https://**www.sis.gov.eg**/Story/

بأهمية التعليم الفني. تهدف هذه الجهود إلى تحسين نوعية التعليم الفني وتقديم خيارات مهنية متميزة للشباب، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات.

أ: جهود الدولة في إصلاح منظومة التعليم الفني بمصر منذ عام 2003م

تعتبر منظومة التعليم الفني في مصر من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلعب دورًا حيويًا في تزويد سوق العمل بالكوادر المدربة والمهنية، منذ عام 2003م، تبنت الدولة سلسلة من الجهود والإصلاحات الشاملة بهدف تحسين جودة التعليم الفني وتلبية احتياجات السوق، تأتي هذه الإصلاحات في إطار رؤية إستراتيجية تهدف إلى تحديث المناهج الدراسية، وتعزيز البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وتطوير برامج التدريب المهني. كما تسعى الدولة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير فرص التدريب العملي وتحسين فرص توظيف الخريجين.

فى عام 2003م:تأسس مشروع TVET هذا المشروع بموجب صدور القرار الجمهوري رقم 326 لعام 2003م بالاتفاقية الخاصة بتمويل المشروع الموقع بين مصر والمجموعة الأوروبية وتسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطة، وقد اعتمده مجلس الشعب في 2004/2/10م، بميزانية 66 مليون يورو مقسمة مناصفة بين الطرفين (المفوضية الأوروبية والحكومة المصرية، ويعمل هذا المشروع على إصلاح بعض محاور التعليم الفني في مصر عن طريق تطويره، بإعادة تنظيم ووضع القوانين التي تسهم في تحسين أدائه، ووضع الإستراتيجيات لتحسين صورته والنظرة المجتمعية له، كما يساعد في تحديث بعض المناهج الدراسية والمدارس عن طريق (زيادة المعدات – والآلات) التي تتناسب مع المناهج الحديثة حسب احتياجات سوق العمل التكنولوجية بمصر فهو مشروع مصمم لإعداد العمالة الفنية الماهرة في مصر ،وبدأ التنفيذ الفعلي للمشروع عام 2006م[1].

(1) وفاء عبدالسلام المرسي: المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر دراسة تقويمية للتطبيق التجريبي على محافظة بورسعيد،**رسالة دكتوراه غير منشورة**، (طنطا: كلية التربيةجامعة طنطا، ، 2012) ص14.

ب: الجهات الداعمة لقطاع التعليم الفني بمصر

يسهم القطاع الخاص بدعمه بشكل فعال في قطاع التعليم الفني من خلال تقديم فرص التدريب العملي وتعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية، في المقابل، تُعتبر الجهات الخارجية، مثل المنظمات الدولية والهيئات الحكومية الأجنبية، شريكًا أساسيًا في دعم التعليم الفني من خلال توفير التمويل والتقنيات الحديثة للتدريب، من خلال هذا التعاون المتعدد الأطراف، يتمكن التعليم الفني في مصر من التطور والابتكار، مما يعزز من قدرته على تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

1- الجهات الداخلية الداعمة للتعليم الفني بمصر

نظراً لأهمية التعليم الفني والتدريب بمصر،يعملبرنامج (TVET) معأكثرمن 25 مؤسسة حكومية ذات صلة، غير القطاع الخاص، وجهات التنمية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والتي تقوم بدورًا نشطًا في نجاح البرنامج[1]، وتتضافر الجهود الداعمة للتعليم الفني والتدريب المهني، سواء كانت وزارات حكومية أو مؤسسات تعليمية أو منظمات دولية، لتوفير بيئة تعليمية متطورة تلبي احتياجات سوق العمل، كما تسعى تلك الجهات الداعمة إلى خلق نظام تعليمي فني متكامل يساهم في بناء قدرات الخريجين، ويعزز من فرص العمل، ويحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك لضمان أن يتبوأ التعليم الفني المكانة التي يستحقها كجزء أساسي من إستراتيجية التنمية في مصر[2]،بهدف رفع مستوى الجودة والكفاءة وفقًا لمستويات الجودة المنفذ بالمجمعات التكنولوجية المتكاملة.

(1) برنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني،"شركاء النجاح"
https://**tvetegypt.org**/ar/tvet-egypt/#partners

(2) حسن محمد حويل:نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني في ضوء رؤية مصر 2030م، دراسات في **مجلة مركز تطوير التعليم الجامعي**،(القاهرة: المؤتمر الدولي الثالث عشر: في الفترة من 10-11 أكتوبر 2020م، المجلد 49، العدد49، 2020م)،ص 30.

2- الجهات الخارجية الداعمة لقطاع التعليم الفني بمصر[1].

تسعى مصر إلى تعزيز هذا القطاع من خلال المشاركة المجتمعية بالتعاون مع عدة جهات خارجية. تشمل منظمات دولية، وهيئات حكومية، ومؤسسات تعليمية، والشركات الخاصة التي تعمل على توفير الدعم المالي والفني والتقني،تسهم هذه الجهات الخارجية في تحسين جودة التعليم الفني من خلال تقديم برامج تدريبية، والعمل على تطوير المناهج، وتوفير المعدات التكنولوجيا الحديثة. كما تلعب دورًا هامًا في توفير فرص التدريب العملي والتوظيف للطلاب،كما تسهم هذه الجهات كأداة في تحسين جودة التعليم من نقل الخبرات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ويمثل التعاون بين الحكومة المصرية وهذه الجهات فرصة لتطوير نظام التعليم الفني والتقني، مما يؤدي إلى تمكين الخريجين وزيادة فرص العمل، إن استمرار هذا الدعم والتعاون يعزز من قدرة الدولة المصرية على تحقيق تنمية مستدامة ورفاهية اقتصادية أكبر، ويضمن إعداد كوادر مدربة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

ج-الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (2003م-2023م)

يُعد الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني أحد العوامل التي تعمل على تعزيز القدرات البشرية ودعم التنمية الاقتصادية في مصر، حيث شهدت ميزانية التعليم الفني تغييرات ملحوظة، تعكس التزام الحكومة بتطوير هذا القطاع الحيوي. مما جعل الإنفاقيهدف كأداة لتحسين جودة التعليم، حيث يتم تمويل التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من خلال عدة مصادر:

(1) جمال فرحات علي -وأخرين:الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية تحديات وخيارات،**مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، (الفيوم:كلية التربية، جامعة الفيوم، المجلد 11 العدد، 2019م)،ص58.

1- **رسوم الطلاب:** إن التعليم الفني (مجاني بشكل عام)، وإذا كانت هناك رسوم تحصّل من الطلاب تعيدها الوزارة إلى وزارة المالية للخزانة العامة؛ ليتم توظيفها مرة ثانية من خلال ميزانية الدولة.

2- **مشروع رأس المال:** صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (248) لسنة 1960م متضمنًا تخصيص مبلغ (60000ج)، من الحكومة لتمويل عملية الإنتاج على أن يضاف لرأس المال الأرباح الناتجة عن التشغيل وفق النظام الذي يضعه وزير التربية والتعليم[1]، وقد خُصِّص مبلغ (20000ج) للمدارس الزراعية، ومبلغ (40000ج) للمدارس الصناعية وعدَّت هذه المبالغ إعانة مالية لا ترد[2].وقد تحددت آنذاك الخدمات التي يمكن للمدارس قبول التواصي فيها حسب إمكانياتها في الآتي:

عقب صدور القانون رقم (230) والقانون رقم (248) سالفي الذكر، توالى صدور العديد من القرارات الوزارية واللوائح المالية التي تنظم سير العمل بالمشروع إلى أن صدر القرار الوزاري رقم (184) في 1977/10/15م واللائحة المالية بقرار وكيل أول الوزارة للتعليم الفني رقم (19) في 1981/6/25م، والتي تهدف إلى تحقيق مخصصات الميزانية،يوضح الشكل التالي رقم (1) الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في غانا منذ عام (2003م-2023م) كالتالي:

(1) رئاسة الجمهورية، "القانون رقم 203 لسنة 1958"، بشأن تخصيص الأموال الموضوعة تحت يد الحكومة مبلغ وقدره (60000ج) (فقط ستون ألف جنيه لا غير) لتمويل عملية الإنتاج، والواردة بالقانون رقم 248 لسنة 1960، بشأن تعديل أحكام القانون رقم 203 لسنة 1958، وعلى القرار الجمهوري رقم 1260 لسنة 1959 بشأن ربط الميزانية لسنة 1960/59.

(2) ثروت عبدالباقي أحمد حبيب: العائد الاقتصادي من التعليم الثانوي الفني في مصر وأثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج عليه، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (المنصورة: الزقازيق، مصر، 1986) ص86.

الشكل رقم (2) الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في مصر منذ عام (2003م-2023م)

بالعملة المحلية (بالمليار)

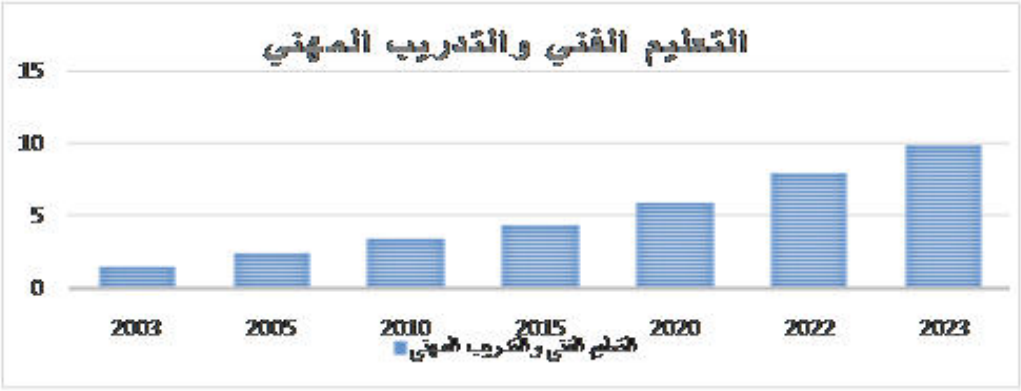

المصدر: استناداً إلى بيانات البنك الدولي لمؤشر الإنفاق العام على التعليم المهني في مصر خلال الفترة 2003م-2023م. https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.Z

تبين من الشكل السابق رقم (2) أنالإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في مصرمنذ عام (2003م–2023م)، بالعملة المحلية (بالمليار)، أن المؤشر يبدو منخفضاً في 2003م، حيث كان الإنفاق الحكومي على التعليم الفني حوالي 1.5 مليار جنيه مصري، وهو ما يمثل نسبة صغيرة من إجمالي الإنفاق على التعليم، في تلك الفترة، كانت الحكومة تركز بشكل أكبر على التعليم العام، مما أدى إلى تخصيص موارد أكبر لهذا القطاع على حساب التعليم الفني، وعلى مدار السنوات، ارتفع هذا الرقم تدريجيًا ليصل إلى حوالي 2.5 مليار جنيه مصري في 2005م، مما يعكس اهتمام الحكومة بزيادة الموارد لهذا القطاع،ثم واصل المؤشر في الارتفاع حتى عام 2010م،وفي2015مشهدت هذه الفترة بعض التقلبات في الميزانية، حيث كان الإنفاق في بعض السنوات حوالي 4.5 مليار جنيه، لكن لم يكن هناك استقرار في التمويل، بينما في عام 2020ماستمرت الحكومة في زيادة الإنفاق، حيث بلغ حوالي 6 مليار جنيه، حيث زاد التركيز على تطوير البرامج والمشاريع الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، سجل الإنفاق الحكومي على التعليم الفني حوالي 8 مليار جنيه مصري عام

2022م،وعام 2023م 10 مليار جنيه مما يعكس التزام الحكومة بتحسين جودة التعليم الفني والتقني[1].

3-الإسهامات المساندة للقطاع الحكومي

كان ضعف التمويل الحكومي للتعليم الفني سببًا من أسباب عدم تحقيق الأهداف المأمولة للتنمية الاقتصادية، مما دعا الدولة إلى طلب مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تطوير منظومة التعليم الفني وإصلاحها، بما لا يخالف لوائح التعليم بمصر، كما تدفع التطورات الدولية والمحلية التقنية الراهنة إلى تشجيع المشاركة التعليمية لتوفير القوى العاملة بالمستوى النهاري المناسب، للدخول في السوق المحلي والخارجي[2]. وتتمثل الاسهامات في إسهام (مؤسسة مصر الخير)[3]ومنحة مصر الخير لإيطاليا.- منحة مستقبل داخل الحدود[4].يتحمل الجانب الإيطالي نسبة 80% من المصروفات خلال فترة المنحة من توفير: (الإقامة -الإعاشة - الانتقالات الداخلية - التأمين الصحي - المصروفات الدراسية)، وتتحمل مؤسسة مصر الخير نسبة 20% من المصروفات خلال فترة المنحة من توفير: (تذكرة الطيران- مصروف شهري للطلاب - تكلفة المشرف)، ومع ذلك لم تجد المؤسسة أي دعم من جانب الدولة في تخفيض قيمة تذاكر الطيران من شركة مصر للطيران، على الرغم من تقديم المؤسسة للشركة طلبًا بتخفيض قيمة التذكرة للطلاب[5].

---

(1) د. خلف محمد البحيري:**محاضرات في أساليب حساب التكلفة والعائد من التعليم**، (سوهاج: كلية التربية جامعة سوهاج، 2015)، موقع أعضاء هيئة تدريس، https://staffsites.sohag-univ.edu.eg.

(2) مصطفى عبدالمنعم شعبان، محمد أحمد رشدي:تطوير التعليم الفني باستخدام مكونات المؤهلات المهنية ومستويات المهارة،**المؤتمر الثاني للتعليم الفني**، "**سوق العمل التعليم الفني والتدريب المهني شراكة من أجل التطوير**"، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 2007) ص68.

(3) د.حنان الريحاني: "حوار تليفزيوني على قناة المحور"، مدير المنح بمؤسسة مصر الخير، مع الطالب/ كريم أيمن عبدالعزيز، والطالبة ندى سمير حامد، إحدى الحاصلين على المنحة الإيطالية، موجود على اليوتيوب تحت عنوان: "منحة التعليم الفني في إيطاليا".

(4) www.misrelkeir.org.2022/1/6

(5) أ/ يمنى سعد، مدير المنح بمؤسسة مصر الخير، "**مقابلة شخصية**"، في 2022/8/13.

ثانياَ:اتجاهات وملامح التعليم الفني في غانا

يعد التعليم الفني هو النواة الحقيقية لتأهيل وتدريب رأس المال البشرى مهنيًا لتحقيق سبل التقدم والمنافسة، حيث شهد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا منذ عام 2003م تحولات ملحوظة استجابةً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدركت حكومة غانا أهمية تطوير التعليم الفني كأداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، وزيادة الإنتاجية، ولكي يتمكن نظام التعليم الفني والتدريب المهني بغانامن أداء دوره بفعالية باتخاذ بعض الإجراءات الرئيسية، من إعداد استراتيجيات وسياسات لتوفير التمويل الكافي، والعمل على تغيير النظرة المجتمعية نحو خريجي التعليم الفني، بإدخال بعض الشركات الدولية لتصحيح مسار التعليم الفني بالدولة ومشاركة القطاع الخاص بعمليات التدريب والتأهيل المهني ما هو إلا استثمار في رأس المال البشري، يحقق عائدات كبيرة بما في ذلك رفاهية العمال، وتحسين الإنتاجية، والقدرة التنافسية الدولية، والنمو الاقتصاديللبلاد.

1- اتجاهات تطوير التعليم الفني في غانا:

شهد قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا تحولًا جذريًا، حيث أدركت حكومة غانا أهمية هذا القطاع كأداة رئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، وتأتي هذه الإصلاحات في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للعمالة الغانية في السوقين المحلي والدولي، مما يستدعي تطوير المهارات والكفاءات اللازمة لمواجهة تحديات العصر الحديث، فقد مر التعليم الفني في غانا خلال فترة الدراسة منذ عام 2003م وحتى عام 2023م بالعديد من التطورات الإستراتيجية الرئيسية والتي نستعرض أهمها بإيجاز على النحو التالي:

أ: مراحل تطور التعليم الفني بغانا منذ عام 2003م[1].

مر قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا بالعديد من الإصلاح والتطوير منذ عام 2003م، حيث يمثل التعليم الفني حجر الزاوية في تزويد الشباب الخريجين

(1)Samuel Thompson & Theophilus Zogblah: **Technical Affairs Committee Vocational education and training**, Report Make the governance of vocational education and training suitable for all future, (March 2023),p10.https://unevoc.unesco.org/up/CTVET_PRESENTATION_to_BILT_03_2023.pdf

بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل والمساهمة في التنمية المستدامة للبلاد، فقد بدأت الحكومة في إجراء إصلاحات هيكلية شاملة تهدف إلى تحسين جودة التعليم الفني، حيث تم تحديث المناهج الدراسية لتلبية احتياجات السوق، وتوفير برامج تدريب للمعلمين، وتحسين المرافق التعليمية[1].ويوضح الجدول التالي رقم (2) أهم تطورات قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا منذ عام 2003م–2023م علي النحو التالي:

جدول رقم (2): تطور قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا من عام2003م إلى عام 2023م

البيان	عام
- المنتدى الاستشاري الوطني حول سياسة التعليم والتدريب التقني والمهني - وثيقة سياسة التعليم والتدريب التقني والمهني (نهائي) - تقديم سياسة التعليم والتدريب التقني والمهني إلى مجلس الوزراء - مؤتمر المائدة المستديرة للتعليم اللجنة الفنية للتعليم	2003
تقديم وثيقة سياسة التعليم والتدريب التقني والمهني إلى مجلس الوزراء	2005
- إنشاء اللجنة الفنية التحضيرية(COTVET) - صياغة إصلاح التعليم الوطني(NERIC) - ورشة عمل توعية حول (COTVET Bil) - مداولة البرلمان حول مشروع قانون (COTVET) - تشريع قانون (COTVET)	2006
- نشر التقرير النهائي(NERIC)	2007
- تعيين المدير التنفيذي لـ (COTVET)	2008
- تولي المجموعة الأولى من الموظفين الفنيين مهامهم (أخصائي CBT وأخصائي سياسات)	2010
- تحسين الجودة والتنوع	-2011

(1) Baiden, F. A :UNEVOC: The Role of Technical and Vocational Education in the **Educational System in Ghana UNEVOC Report** (1994). (p.46).
https://www.giz.de/de/downloads/giz2018-EN-Programme-Sustainable-Economic-Developmen. nzdl.org

2015	
-2016 2020	- التوجه نحو الشمولية
-2021 2023	- التحول الرقمي

Source: https://ctvet.gov.gh/wp-content/uploads/2023/09/GHANA-TVET-REPORT-2023SIGNED.pdf: 2023 p23.

من الجدول السابق رقم (2) يتبين أن دولة غانا تعمل علي تطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني من خلال اتخاذ بعض الإجراءات لربط مخرجات التعليم الفني بسوق العمل وفق احتياجات سوق العمل من تخصصات، وترتكز هذه الجهود كأداة لتعزيز جودة التعليم الفني والتدريب المهني لتلبية تلك الاحتياجات المتغيرة، بهدف تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى الكفاءة والمهارات لدى الطلاب والخريجين في غانا[1]، حيث كلفت حكومة غانا في عام 2003م، هيئة لمراجعة نظام التعليم العام للتخطيط الاستراتيجي لإعداد الخطة الإستراتيجية للتعليم لعام (2003م–2015م) مما تبين وجود نقص في نظام التعليم بسبب إهمال قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، مما أنتج مخرجات من التعليم الفني غير مؤهلين لسوق العمل تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا غير قادرين علي استيعاب المهارات المهنية، غير دخول أعداد كبيرة غير المهرة والعاطلين عن العمل إلي سوق العمل في سن 15 عامًا[2]، وفي عام 2004م نشرت حكومة غانا كتابًا أبيض بشأن إصلاح وتطويرالتعليم الفني والتدريب المهني ويهدف الكتاب الأبيض إلي أن هناك طموحًا لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني باعتباره بديلًا موثوقًا به للتعليم العام، وأشار الكتاب إلى التركيز علي تدريب معلمي

(1)https://ctvet.gov.gh/wp-content/uploads/2023/09/GHANA-TVET-REPORT-2023SIGNED. PDF: CTVET Database, 2023 p23.

(2) UNESCO: Council for Technical and Vocational Education and Training (2016)، Quality Assurance Manual: Institutionalizing Quality Assurance; "**Quality for TVET System Report,** that produce a globally competitive workforce through quality oriented and demand driven learning for national development,(United Nations Educational Scientific and Cultural Organization ,UNESCO,2016)P200.

التعليم الفني والتدريب المهني، وتشكيل مجلس وطني لتدريب المعلمين والمدربين المهينين للإشراف علي قطاع التلمذة الصناعية[1]، و**في عام 2005 م**بدأ التركيز على تحديث المناهج لتلبية احتياجات السوق المحلية، مع إدخال تخصصات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة.

بينما الفترة ما بين 2006 وحتى 2010م عملت الدولة على **زيادة التمويل والتوسع في الميزانية التي** شهدت زيادة ملحوظة، حيث بلغت 2 مليار سيدي غانيفي عام 2006م وارتفعت إلى 2.5 مليار في عام 2008م، ومن ثم تم **تطوير المرافق**وإنشاء مراكز تدريب جديدة وتجهيزها بالمعدات الحديثة، أما **في عام2010م تمتعين المجموعة الأولى من الموظفين**الفنيين في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في غانا، حيث تولت هذه المجموعة مهامًا حيوية في تطوير القطاع وتعزيز كفاءته، حيث شملتمجموعة **أخصائيين في التعليم القائم على الكفاءات(CBT) وأخصائيين في السياسات التعليمية**، وكان لهذا الحدث أهمية كبيرة في تحسين الجودة التعليمية وتعزيز التوافق بين التدريب المهني واحتياجات سوق العمل مما ساعد على تحسين جودة التعليم.

ومن الفترة ما بين 2011م وحتى 2015م قامت الدولة بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تعزيز التعاون مع الشركات المحلية والدولية لتوفير التدريب العملي[2]، مما ساهم في تأهيل الطلاب بشكل أفضل لسوق العمل، وإدخال برامج جديدة من خلال التوسع في البرامج لتشمل مجالات جديدة مثل:(الطاقة المتجددة – والبيئة)، وخلال الفترة ما بين 2016م وحتى عام 2020م عملت الدولة على تحسين

(1) Breyer, J. Financial:"**Arrangements in Informal Apprenticeships: Determinants and Effects Findings from Urban Ghana (2006)**".
(Retrieved on 08/02/2021) via.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_emp/documents/publication/wcms_106332.pdf

(2) Boahin: "Implementation of innovations in higher education: The case of competency-based training in Ghana **"Research Gate Journal**, 49-(3) August 2012), pp283-293.

جودة التعليم والشمولية وتدريب المعلمين، من توفير برامج تدريب متطورة للمعلمين لتحسين مهاراتهم وتعليمهم لأفضل الممارسات، وزيادة تمثيل الإناث من خلال إدخال مبادرات لدعم الإناث في التعليم الفني، مثل المنح الدراسية والدعم الفني.

بينما الفترة ما بين 2021م–2023م التوجه نحو التحول الرقمي ودمج التعليم الرقم يفقد بدأت الحكومة في إدخال تقنيات التعليم الإلكتروني، مما جعل التعلم أكثر مرونة ومتاحة للطلاب عبر الإنترنت، وتحديداً في عام 2023م، تم تخصيص حوالي 4.8 مليار سيدي غاني للتعليم الفني، مما يعكس التزام الحكومة بتطوير هذا القطاع دعم تخصصات التعلم الفني والتدريب المهني[1].

أ- التخصصات بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بغانا

تقدم المدارس التعليم الفني بغانا تعليمًا متخصصًا في العديد من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بغانا نظراً تزايد عدد الطلاب المقيدين في التعليم الفني والتقني سنوياً حيث بلغ عدد الطلاب في التعليم الفني والتقني الإجمالي في المؤسسات الحكومية حوالي 157,000 طالبًا للعام الدراسي 2024/2023، مقارنة بأقل من 20,000 طالب سنويًا قبل عام 2017 عدد الطلاب الجدد في عام 2024/2023، تم تسجيل 60,481 طالبًا جديدًا في مؤسسات التعليم الفني والتقني الحكومية خلال العام الدراسي 2022/2023.

بإمكانياتها المختلفة للتحول الاجتماعي والاقتصادي، في مسارين رئيسيين: (الرسمي – وغير الرسمي)، حيث تعود ملكية مؤسسات التعليم الفني وإدارتها إما من قبل الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني والأفراد، وتنقسم المدارس الفنية إلي ثلاث فئات تعليمية: (أ – ب – ج). حيث تعد الفئة (أ)هي أفضل المدارس الفنية في غانا وموزعة علي التجمعات السكنية المختلفة بالبلاد[2]، تعد مدارس الفئة (أ) هي الأفضل، لكن هذا لا يعني أن المدارس الفئات الأدنى أسوأ، فقد تؤدي بعض مدارس من الفئة (ب) أداءً

(1) OECD: "Digital Lens Outlook 2023 Confirmed "Towards an Effective Digital **Education Ecosystem Report OECD**,at: file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/c74f03de-en.pdf,p23.

(2) https://sirboatengonline.com/list-of-category-a-technical-and-vocational-schools-in-ghana, 2023

جيدًا، إن لم يكن أفضل من بعض مدارس الفئة (أ)، لكن عدد المدارس من الفئة (أ) محدود بسبب القوي الاستيعابية للمدارس والمجموع؛ ومن ثم قد تفوق بعض مدارس (ب) ذات الأداء الممتاز.

فعندما يحصل معظم طلاب المدارس الإعدادية على درجات عالية في العام الدراسي، يفوق البعض نقاطًا في مدارس الفئة (أ) بسبب السعة المحدودة لها،لذلك تشجع الحكومة الطلاب ذوي الأداء الممتاز الذين لم يتمكنوا من القبول في مدارس الفئة (أ) للتقدم إلى مدارس الفئة (ب)،كما تتمركز مدارس الفئة (ب) في منطقة أكرا الكبرى للمنافسة الصحية والإيجابية بين مدارس الفئة(أ).

كما تعد مدارس التعليم الفني والتدريب المهني من الفئة (جـ) في غانا هي الأكثر انتشارًا حيث ترتكز في منطقة أكرا الكبرى والتي تضم أكبر عدد من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، بينما منطقة أشانتي هي ثاني أعلى منطقة، غير المنطقة الشمالية، بينما بونو والشمال الغربي والشمال الشرقي من بين المناطق التي يوجد بها أقل مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.ويوضح الشكل التالي عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة غانا للفئات (أ) و(ب) و(ج) وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (2) عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دولة غانا للفئات (أ) و(ب) و(ج)

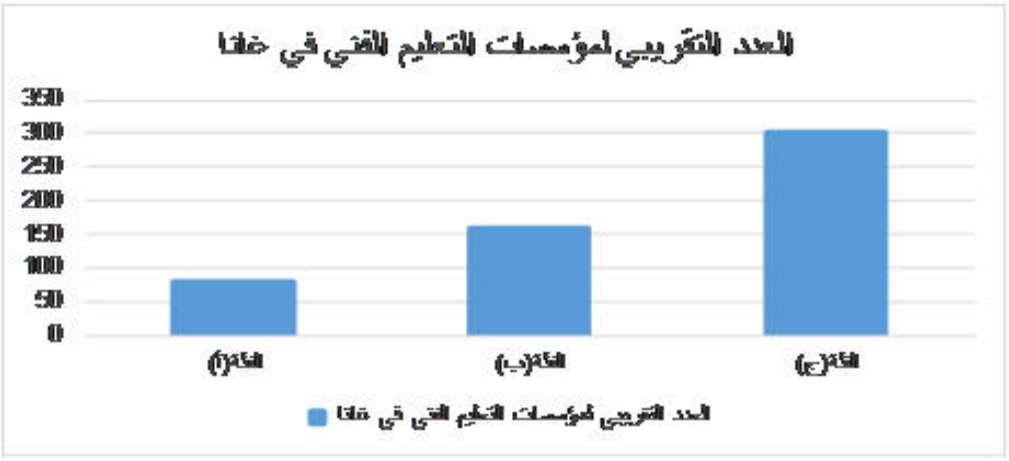

Source:https://sirboatengonline.com/list-of-category-a-technical-and-vocational-schools-in-ghana, 2023

يتبين من الشكل السابق رقم (2) إن المدارس من الفئة (أ) هي الأقل عددًا من بين فئات المدارس الثلاث، حيث يبلغ عددها حوالي **80 مؤسسة** تصنف ضمن الفئة (أ)[*]في غانا، تشمل هذه المؤسسات المعاهد الفنية العليا والمدارس الفنية المهنية التي تقدم برامج تعليمية متخصصة في مجالات مختلفة، هذه المؤسسات تقوم بدورًا حيويًا في تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ترتكز هذه المؤسسات في منطقة أكرا الكبرى، وتمتاز هذه المدارس بجودة مخرجاتها التي تلبي احتياجات سوق العمل،وتتضمن الفئة (أ) عدد 80 مؤسسة تعليميةبتخصصات موزعة على النحو التالي:

المدارس الصناعية (أ): والتي تضم حوالي 30 مدرسة –مدارس التعليمالزراعي(أ): والتي تضم حوالي15 مدرسةمتخصصة– ومدارسالتعليم التجاري(أ): والتي تضم حوالي 25 مدرسة متخصصة (1) –ومدارس السياحة والفندقة(أ)(2): والتي تضم حوالي 10 مدارس متخصصة في قطاع السياحة والفندقة،بما في ذلك: (الإدارة الفندقية - والطهي -وخدمات الضيافة).

أما بالنسبة لمدارس الفئة (ب): تشملمؤسسات ومدارس التعليم الفني والمراكز التدريبية التي تقدم برامج تعليمية مهنية متخصصة تركز هذه المؤسسات على مجالات

(*) تمتاز هذه المدارس بجودة مخرجاتها التي تلبي احتياجات سوق العمل، حيث يحصلون علي مناصب من الفئة (أ) وتمتاز هذه المدارس بالإنجازات على سبيل المثال(الجوائز)، والتي يتم الحصول عليها من المسابقات أو المناظرات أيضًا تمتاز مدارس الفئة (أ) عن مدارس الفئات الأخرى (ب)، (جـ) من خلال البنية التحتية والمرافق وتعمل بشكل جيد على المدى الطويل بسبب الأنشطة العملية، كما أن عمر المدرسة يؤثر أيضًا على ترتيبها من الفئة (أ – ب – جـ) فإن معظم المدارس الفنية والمهنية من الفئة (أ) جديدة ويساهم خريجي هذه المدارس بشكل كبير في الارتقاء وتطوير البنية التحتية بهذه المدارس فتصبح جديدة ومتجددة.

(1)"**Idem**".

(2) Sir Boat:List of Category A Technical and Vocational Schools in Ghana, **Article** at:https://sirboatengonline.com/list-of-category-a-technical-and-vocational-schools-in-ghana/

مثل: (الحرف اليدوية– والخدمات – والزراعة)(1)، ويُقدر عددها بحوالي 158 مؤسسة تعليمية على النحو التالي: مدارس التعليم الصناعي (ب): يُقدر عددها حوالي 20 مدرسة، ومدارس التعليم الزراعي(ب): وتضم عدد حوالي10 مدارس ضمن الفئة (ب)، ومدارس التعليم التجاري (ب): وتضم حوالي 15 مدرسة– ومدارس السياحة والفندقة (ب): تضم حوالي 8 مدارسفي مجالات:(الضيافة – إدارة الفنادق – وخدمات الطعام).

النوع الثاني من مدارس الثانوية الفنية (ب): هناك حوالي 25مدرسة تتخصص في مجالات فنية مختلفة مثل تخصص هندسة، تقدم هذه المدارس برامج تعليمية مهنية متوسطة تستهدف الطلاب الذين أنهوا التعليم الأساسي،وتساعدهم على اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للعمل في مجالات الهندسة المختلفة مثل: (الهندسة الميكانيكية – والهندسة الكهربائية – والهندسة المدنية).

1- **مدارس تكنولوجيا المعلومات (ب):** تتضمن هذه الفئة حوالي15مدرسة تركز على مجالات: (برمجة الحاسوب – إدارة الشبكات– دعم تكنولوجيا المعلومات).

2- **مدارس الحرف اليدوية (ب):** وتقدر بحوالي 10 مدارس،تركز على المهارات التقليدية والحديثة في مجالات: (النجارة– صناعة الفخار– الحياكة– الحرف اليدوية التقليدية الأخرى).

بالإضافة إلى العديد من مراكز التدريب وعددها حوالي 30 مركزاً تقدم هذه المراكز برامج تدريبية متوسطة في مجموعة متنوعة من المجالات:(الهندسة– الصناعة– التجارة – الخدمات) بالإضافة إلى 25 معهداً التي تركز على مهارات: (التجارة– الصناعة– الخدمات).

كما يتضح أيضًا من الشكل السابق أن مدارس التعليم الفني والتدريب المهني من الفئة (جـ) في غانا هي الأكثر انتشارا بالبلاد(*)، حيث تُقدر عددها بحوالي**300مؤسسة**

(1) https://yen.com.gh/186938-list-category-c-schools-ghana-by-region.html

(*) تعد مدارس التعليم الفني والتدريب المهني من الفئة (جـ) في غانا هي الأكثر انتشارا حيث ترتكز في منطقة أكرا الكبرى والتي تضم أكبر عدد من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، بينما

مقسمة على النحو التالي: (مؤسسة تعليمية مدارس **وعددها 185** – مراكز تدريبية وعددها 115[*]، وتهدف الفئة (جـ) إلى توفير فرص التعليم والتدريب للطلاب الذين يبحثون عن مهارات تأهلهملسوق العمل، وتنقسم هذه المؤسسات التعليمية على النحو التالي:

مدارس التعليم الصناعي (جـ): تضم بحوالي 25 مدرسة، ومدرسة للهندسة (جـ): تتضمن حوالي 12 مدرسة–ومدارس ومعاهد تكنولوجيا المعلومات ضمن الفئة (جـ): يُقدر عدد هذه المدارس بحوالي25مدرسة، ومدارس ومعاهد الفنون والحرف اليدوية (جـ): تضم هذه الفئة عدد30 مدرسة – مدارس ومعاهد الزراعة (جـ): ويُقدر عددها بحوالي 15مدرسة ومعهد،مدراس التعليم الفني التجاري (جـ): تتضمن هذه الفئة عدد 18 مدرسة – ومدارس ومعاهد الخدمات ضمن الفئة (جـ): ويُقدر عدد هذه المدارس بحوالي20 مدرسة ومعهد– ومدارس للتعليم الفني الفندقي (جـ): تضم حوالي 10 مدارس – ومراكز التدريب (جـ): تقدر بحوالي 30 مركزاَ.

من العرض السابق يتبين أن غانا تتمتع بإمكانياتها المختلفة القادرة علي التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال مؤسساتها المختلفة (أ– ب – جـ)، ومعاهد التعليم الفني، ويتضح ذلك من خلال تطور أعداد الملتحقين بالمعاهد الفنية والتدريب المهني بغانا.

2– –أهم ملامح تطوير مشروع إصلاح التعليم الفني بغانا

بدأت غانا رحلة شاملة لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، مدفوعةً بالحاجة الملحة لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل المتغيرة،

منطقة أشانتي هي ثاني أعلى منطقة، غير المنطقة الشمالية، بينما بونو والشمال الغربي والشمال الشرقي من بين المناطق التي يوجد بها أقل مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

(*) تقدم المراكز التدريبية: برامج تعليمية تدريبية قصيرة الأجلعادةً لمدة تصل إلى سنة، وتستهدف تدريب الطلاب على المهارات الحرفية الأساسيةمثل:(الحرف اليدوية –الخدمات الأساسية– الزراعة).

والنهوض بعمالة الشباب والوصول إلى العمل اللائق وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة، حيث تبذل حكومة غانا، جهودًا متواصلة لضمان حصول جميع الشباب والبالغين، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة، على فرص متساوية في التعلم الجيد وتنمية المهارات،ومن خلال هذه الجهود لم يعد يُعتبر خيارًا ثانويًا، بل أصبح جزءًا أساسيًا من إستراتيجية التنمية الوطنية، وأبرز ملامح هذا المشروع هو التركيز على تحديث المناهج الدراسية لتكون أكثر توافقًا مع احتياجات الاقتصاد الوطني والصناعات المتنوعة.

أ-: جهود الدولة في إصلاح منظومة التعليم الفني بغانا منذ عام 2003م

تبنت غانا مجموعة من الجهود الإصلاحية في منظومة التعليم الفني والتدريب المهنيمنذ عام 2003م، استجابةً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من العمل على تحديث المناهج الدراسيةبحيث تتماشى مع احتياجات السوق المحلي والدولي، من تضمين مهارات جديدة ومتطورة في مجالات: (الصناعة – السياحة والفندقة –الزراعة)، مما يتيح للطلاب اكتساب مهارات عملية وملائمة، والعمل على تحسين جودة المعلمين، حيث أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا بتدريب المعلمين وتطوير مهاراتهم من خلالتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مستمرة،بهدف تزويد الطلاب بمهارات قابلة للتوظيف وريادة الأعمال، كما عملت على تحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني، بإنشاء مجلس للتعليم الفني والتدريب المهني (TVET)[1]بموجب القانون718 لسنة 2006م.

في عام 2006م، تأسس مجلس التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) التابع للاتحاد الأوروبي بمساعدة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي Japan International Cooperation Agency (JICA),كان من المقرر أن تشرف هذه اللجنة الفنية المكونة من (20) عضوًا على تنفيذ سياسات وتفعيل قانون التعليم الفني والتدريب

(1) تعني كلمة TVET(تعليم فني- تدريب مهني) (Technical and Vocational Education and Training)

المهني، وتتكون عضوية هذه اللجنة من القطاعين الخاص والعام من بين الجهات التي تم تمثيلها علي النحو التالي[1]:

(رابطة الصناعات الغانية -رابطة أرباب العمل في غانا -خدمة التعليم في غانا - المعهد الوطني للتدريب المهني - مجلس جمعيات رجال الأعمال الأصليين -التدريب المهني للإناث -وزارة التربية والعلوم والرياضة - وزارة الشباب والتشغيل).

ثانيًا: أهداف مجلس التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)

يهدف مجلس إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)إلى التنسيق والإشراف على جميع جوانب التعليم الفني والتدريب المهني بإشراك المؤسسات الصناعية والمجتمع المدني في العملية التعليمية لتحقيق جودة مخرجات التعليم الفني بالدولة من خلالصياغة السياسات الوطنية لتنمية المهارات البشرية لرأس المال البشري بمجموعة من الأهداف التعليمية للتعليم الفني والتدريب المهني[2]: (الرسمي – وغير الرسمي)، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الجودة في تقديم الخدمة التعليمية، والاحتفاظ بقاعدة البيانات الوطنية للملتحقين بالتعليم الفني لربط مخرجاته بسوق العمل[3].

ب-: الجهات الداعمة لتطويرالتعليم الفني بغانا

ونظرًا إلى أهمية التعليم الفني والتدريب المهني، تعمل غانا علي إشراك العديد من: (الجهات الداخلية – الجهات الخارجية) التي تدعم العملية التعليمة وبوجه خاص قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

1-الجهات الداعمة الداخلية:

أن الجهات الداخلية بغانا تتمثل في الوزارات المختلفة التي تشارك في تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، بموجب قانون الهيئات التنظيمية للتعليم لتنظيم

(1) CPTC – COTVET:Preparatory Technical Committee (2006), **Report on Operationalizing COTVET Act**, co-implemented by the MoESS, MMYE and.

(2) Technical Vocational Education and Training Support (TVETS) Project, (Accra, (2006), P11.

(3)"**Idem**".

وتعزيز إدارة التعليم الفني والتدريب المهني للتحول والابتكار من أجل التنمية المستدامة.

الجهات الداعمة الخارجية:

أن الجهات الخارجية التي تدعم التعليم الفني والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل ودعم أجندة الحكومة ذات الأولوية القصوى المتمثلة في الارتقاء بالمهارات بين سكان دولة غانا، لخلق المزيد من الوظائف ذات الجودة العالية، وتحسين نتائج الوظائف للخريجين، بتمويل من البنك الدولي200 مليون دولار أمريكي في يوليو 2020م لمشروع غانا للوظائف والمهاراتخلال الفترة من 2020م– 2025م، يدعم المشروع أجندة تنمية المهارات وخلق فرص العمل ذات الأولوية للحكومة[1].

ج– : الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني 2003م –2023م

يعد الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في غانا منذ 2003م– 2023م موضوعًا هامًا، حيث يقوم التعليمالفني بدورًا حاسمًا في تأهيل الشباب وتوفير الفرص الوظيفية لهم، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري للمساهمة في تنمية المهارات والكفاءات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي والاقتصادي في غانا،حيث يعتبر التعليم الفني وسيلة فعالة للقضاء على البطالة وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تحويل مواهب الخريجين إلى فرص عمل لإسهامهم في النمو الاقتصادي[2]،ويتضح من الشكل التالي رقم (2) الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني بغانا خلال الفترة من 2003م –2023م.

(1) https://**ctvet.gov.gh**/education-minister-inaugurates-sector-skills-bodies-secretariat/

(2) تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم الفني في غانا بين 15–25% من إجمالي ميزانية التعليم، والتي قدرت خلال الفترة من 2003–وحتى 2023م كالتالي:2003م كان الإنفاق على التعليم حوالي 1.2 مليار دولار،2005م ارتفعت الميزانية لتصل إلى حوالي 1.4 مليار دولار، و2010م زادت الميزانية إلى نحو 2.5 مليار دولار، 2015م وصلت الميزانية إلى حوالي 4.5 مليار دولار، 2020م كانت الميزانية تقريباً 6.2 مليار دولار، وأخيرَ عام 2023م تخطت الميزانية 8 مليارات دولار. https**://uis.unesco.org/en**/country/gh

الشكل (2) الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في غانا منذ 2003م–2023م

"**العملة بالدولار**"

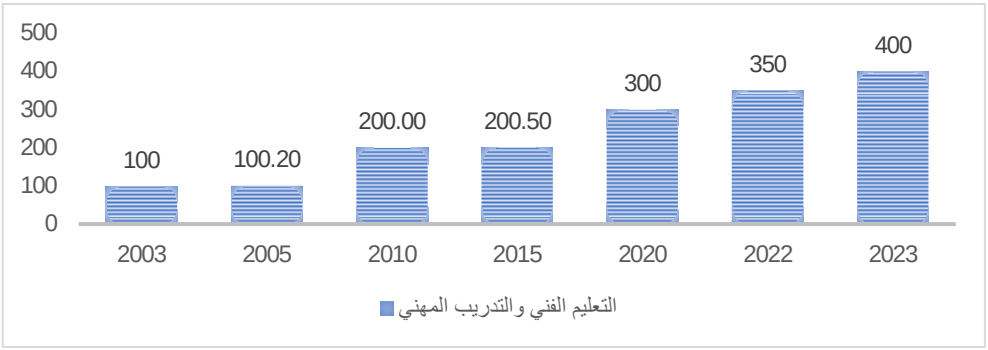

Source:,https://**moe.gov.gh**/Ministry of Education, 2023.

يتبين من الشكل السابق رقم (2) أن الإنفاق الحكومي على التعليم الفني والتدريب المهني في غانا في زيادة تدريجية في الإنفاق منذ بداية سنوات الدراسة خلال الفترة 2003م–2023م، حيث تبين أن الإنفاق في عام 2003م بلغ 100 مليون دولار تقريباً، وفي عام 2005م زاد الإنفاقبنسبة 20% ليقدر الأنفاق بحوالي 1.200 مليون دولار، هذه الزيادة نتيجة العمل على تحسين التعليم الفني كجزء من إستراتيجية الحكومة،وتخصيص مزيد من الموارد لتطوير البنية التحتية وتدريب المعلمين.وظل الإنفاق الحكومي على التعليم الفني في زيادة، في عام 2010م قدر الأنفاق بـ حوالي 200 مليون دولار، حيث عملتالحكومة على زيادة دعمها للبرامج التي تعزز جودة التعليم الفني، مما يتطلب استثمارًا أكبر وزيادة مستمرة للأنفاق، وفى عام 2015م تم تخصيص الإنفاق على التعليم الفني بمقدار 250 مليون دولار، لإنشاء مجمعات تقنية جديدة ومراكز تدريب،

في عام **2020م** تم تخصيص حوالي 300 مليون دولار للأنفاق علىالتعليم الفني، بينما نجد أن عام 2022م استمر الإنفاق في النمو ليصل إلى حوالي 350–400 مليون دولار، وأخيراً عام 2023م قدر الإنفاق 400 مليون دولار، يرجع السبب في ذلك

إلى تلبية احتياجات سوق العمل، والعمل على زيادةالوعي بأهمية التعليم الفني في تأهيل الطلاب بالمهارات اللازمة للوظائف المتاحة في سوق العمل، مما يحفز الحكومة على زيادة الاستثمارات، والمساهمة في تعزيز الإنتاجية والابتكار، سبب تزايد الأنفاق خلال فترة الدراسة من عام 2003 إلى 2023 هو تزايد أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الفني،مع الحاجة لتحسين البنية التحتية وتوسيع البرامج، وتطوير برامج التعليم الفني بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، لتكون أكثر توافقًا مع التغيرات التكنولوجية واحتياجات الصناعات المختلفة[1].

هـ-: تمويل التعليم الفني والتدريب المهني في غانا

يمول التعليم الفني والتدريب المهني من قبل الدولة من خلال مخصصات التعليم بالميزانية سنويًا، لتوفير البنية التحتية ومرافق التدريب بما في ذلك (ورش العمل – والأدوات – والآلات والمعدات– وتوفير الخدمات اللوجستية) مثل:(المركبات – أجهزة الكمبيوتر –الخ)، وتقدم الوكالات الحكومية المشاركة في تمويل التعليم الفني بتقديم الدعم في شكل (منح دراسية – منح قروض)، من خلال: (الصندوق الاستئماني للتعليم في غانا، وأمانة المنح الدراسية) الصندوق الاستئماني لقرض الطلاب من بين الوكالات الحكومية التي تقدم الدعم للعملية التعليمية بالتعليم الفني والتدريب[2]، حيث يتم تمويل قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بغانا من ثلاثة مصادر رئيسية: (الحكومة– شركاء التنمية– القطاع الخاص).

- **الخاتمة**

تؤكد هذه الدراسة أن التعليم الفني والتدريب المهني يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في كل من مصر وغانا، حيث تبنت الدولتان خلال العقدين الماضيين استراتيجيات إصلاح شاملة تهدف إلى تعزيز جودة هذا النوع من التعليم ومواءمته مع متطلبات سوق العمل المتغير. وقد اتضح من خلال التحليل أن هناك

(1) https://**moe.gov.gh**/Ministry of Education, 2023.

(2) https://**elibrary.worldbank.org**/doi/10.1596/978-1-4648-0280-5_ch5 (2014).

جهودًا ملموسة لتحقيق التكامل بين التعليم الفني والاقتصاد الوطني عبر تحديث المناهج، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع الشراكات المحلية والدولية.وبناءً على ما تم عرضه، فإن استمرار الإصلاح والتطوير يتطلب إرادة سياسية قوية، وتمويلاً مستدامًا، وتعاونًا وثيقًا بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان أن يكون التعليم الفني قوة دافعة نحو مستقبل اقتصادي واعد.وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتاج كما أوصلت بالعديد من التوصيات كما يلي:

أولًا: النتائج :

1- التعليم الفني فيكل من مصروغانا يشهد تحولًا نوعيًا نحو ربط مخرجاته بسوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

2- الدولة كانت ولا تزال المحرك الأساسي في عملية إصلاح التعليم الفني من خلال التمويل، التشريعات، وتطوير المناهج.

3- التخصصات الفنية في كلا البلدين تتقارب (صناعي، زراعي، تجاري، فندقي)، وهو ما يعكس احتياجات متشابهة في سوق العمل.

4- وجود مسارات مزدوجة (رسمي وغير رسمي) في التعليم الفني الغاني يساعد على مرونة الالتحاق وتنوع فرص التدريب.

5- التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين (كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المانحة) كان له أثر إيجابي في تطوير البنية التحتية والمحتوى التعليمي.

6- ارتفاع نسبي في الإنفاق الحكومي على التعليم الفني في البلدين، يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

ثانياَ: التوصيات :

1- تعزيز التكامل بين التعليم الفني وسوق العمل عبر إنشاء مجالس قطاعية من أصحاب الأعمال لتحديث المناهج حسب الحاجة.

2- توسيع نطاق التعليم غير الرسمي ليستوعب فئات لم تلتحق بالتعليم الرسمي، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

3- دعم التعليم الفني بالتحول الرقمي من خلال إدخال التقنيات الحديثة في التدريب (مثل المحاكاة، التعلم الإلكتروني، التعليم المختلط).

4- زيادة التمويل المخصص للتعليم الفني والتدريب المهني، مع تحسين آليات الرقابة على جودة الإنفاق.

5- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال حوافز استثمارية لتشجيع مساهمته في تدريب الطلبة وتوفير فرص التدريب العملي.

6- وضع نظام موحد لضمان الجودة والاعتماد يشمل جميع مؤسسات التعليم الفني في البلدين.

- **مراجع الدراسة**

أولاَ: المراجع العربية:

أ. كتب

1- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، "**التعليم وقضاياه**"،(القاهرة:رئاسة الجمهورية، 2003)،.

2- محمد منير مرسي:**تاريخ التربية في الشرق والغرب**، (القاهرة:عالم الكتب، 1987)،.

3- وليم. هـ. بيك، ترجمة مختار السويفي: **فن الرسم عند قدماء المصريين**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997)

ب. تقرير

1- وزارة التربية والتعليم، "**تقرير حول التعليم الفني**"،(القاهرة:وزارة التربية والتعليم 2022).https://tech.moe.gov.eg

2- وزارة التعليم والتعليم الفني: الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي، **تقرير الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية**، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم الفني ، احصائيات، 2023/2022)،

د. رسائل علمية :

1- وفاء عبدالسلام المرسي: "المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر دراسة تقويمية للتطبيق التجريبي على محافظة بورسعيد"،**رسالة دكتوراه غير منشورة**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التربية، 2012) .

2- ثروت عبدالباقي أحمد حبيب: العائد الاقتصادي من التعليم الثانوي الفني في مصر وأثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج عليه، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (المنصورة: الزقازيق، مصر، 1986)

هـ. مجلات ودوريات:

1- جمال فرحات علي –وأخرين:الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية تحديات وخيارات،**مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، (الفيوم:المجلد 11 العدد، 2019م).

2-حسن محمد حويل: نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني في ضوء رؤية مصر 2030م، دراسات في **مجلة مركز تطوير التعليم الجامعي**،(المؤتمر الدولي الثالث عشر: في الفترة من 10-11 أكتوبر 2020م، المجلد 49، العدد49، 2020م)

ز. قوانين:

1- رئاسة الجمهورية، "**القانون** رقم 203 لسنة 1958"، بشأن تخصيص الأموال الموضوعة تحت يد الحكومة مبلغ وقدره (60000ج) (فقط ستون ألف جنيه لا غير) لتمويل عملية الإنتاج، والواردة بالقانون رقم 248 لسنة 1960، بشأن تعديل أحكام القانون رقم 203 لسنة 1958، وعلى القرار الجمهوري رقم 1260 لسنة 1959 بشأن ربط الميزانية لسنة 1960/59.

ح. محاضرات وندوات ومؤتمرات :

1- خلف محمد البحيري:**محاضرات في أساليب حساب التكلفة والعائد من التعليم**، كلية التربية جامعة سوهاج، 2015)، موقع أعضاء هيئة تدريس، https://staffsites.sohag-univ.edu.eg.

2- مصطفى عبدالمنعم شعبان، محمد أحمد رشدي:تطوير التعليم الفني باستخدام مكونات المؤهلات المهنية ومستويات المهارة،**المؤتمر الثاني للتعليم الفني**، "سوق العمل التعليم الفني والتدريب المهني شراكة من أجل التطوير"، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 2007) ص68.

ك. لقائات تليفزيونية :

1- حنان الريحاني: "**حوار تليفزيوني على قناة المحور**"، مدير المنح بمؤسسة مصر الخير، مع الطالب/ كريم أيمن عبدالعزيز، والطالبة ندى سمير حامد، إحدى الحاصلين على المنحة الإيطالية، موجود على اليوتيوب تحت عنوان: "منحة التعليم الفني في إيطاليا".

ل. لقائات شخصية:

1- يمنى سعد، مدير المنح بمؤسسة مصر الخير، "**مقابلة شخصية**"، في 2022/8/13.

جـ. انترنت

1- الهيئة العامة للاستعلام بوابتك إلى مصر:"وزارة التعليم والتعليم الفني" مزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي التالي:/https://www.sis.gov.eg/Story

2- برنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني،"شركاء النجاح" https://**tvetegypt.org**/ar/tvet-egypt/#partners

ثانياَ: المراجع الأجنبية :

A. Books:

1- Breyer, J. Financial:"**Arrangements in Informal Apprenticeships: Determinants and Effects Findings from Urban Ghana (2006)**". (Retrieved on 08/02/2021)

2- Alternative Policy Solutions: background paper, **Technical and Vocational Education and Training in Egypt**, (Future Panacea/Past Failure: April 2022), pp. 7 – 9.
https://apiaps.aucegypt.edu/uploads/articlesAttachments/1656489611pdfEN_TVET_BG_Fina

B. Journal:

1- Peter Boahin:"Implementation of innovations in higher education: The case of competency-based training in Ghana **"Research Gate Journal**, 49-(3) August 2012), pp283-293.

C.Article:

1- Sir Boat:List of Category A Technical and Vocational Schools in Ghana, **Article** at:https://sirboatengonline.com/list-of-category-a-technical-and-vocational-schools-in-ghana

C.Reports:

1- Samuel Thompson & Theophilus Zogblah: Technical Affairs Committee Vocational education and training, **Report Make the governance of vocational education and training suitable for all future,** (March 2023),p10.https://unevoc.unesco.org/up/CTVET_PRESENTATION_to_BILT_03_2023.pdf

2- Baiden, F. A :UNEVOC: The Role of Technical and Vocational Education in the **Educational System in Ghana UNEVOC Report** (1994). (p.46).

3- UNESCO: Council for Technical and Vocational Education and Training (2016)، Quality Assurance Manual: Institutionalizing Quality Assurance; "**Quality for TVET SystemReport,** that produce a globally competitive workforce through quality oriented and demand driven learning for national development,(United Nations Educational Scientific and Cultural Organization ,UNESCO,2016)

4- OECD: "Digital Lens Outlook 2023 Confirmed "Towards an Effective Digital **Education Ecosystem Report OECD**, at: file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/c74f03de-en.pdf,p23.
5- CPTC – COTVET:Preparatory Technical Committee (2006), **Report on Operationalizing COTVET Act**, co-implemented by the MoESS, MMYE and.Technical Vocational Education and Training Support (TVETS) Project, (Accra, (2006),
6- Ms. Rebecca Akufo-Addo: "National Vocational Training Institute (NVTI) and GIZ train 400 returnees on employable skills, **Report** (Ghana: EN.pdf GIZ, September 18, 2020), (ghanaweb.com).

D.Internet:

1- https://**www.giz.de/de**/downloads/giz2018-EN-Programme-Sustainable-Economic-Developmen
2- https://**sirboatengonline.com**/list-of-category-a-technical-and-vocational-schools-in-ghana, 2023
3- https://**ctvet.gov.gh**/wp-content/uploads/2023/09/GHANA-TVET-REPORT-2023SIGNED. PDF: CTVET Database, 2023).
4- https://yen.com.gh/186938-list-category-c-schools-ghana-by-region.html
5- https://**ctvet.gov.gh**/education-minister-inaugurates-sector-skills-bodies-secretariat/
6- https**://uis.unesco.org/en**/country/gh
7- https://**moe.gov.gh**/Ministry of Education, 2023.
8- https://**elibrary.worldbank.org**/doi/10.1596/978-1-4648-0280-5_ch5(2014).
9- https://**www.romaeducationfund.org/**scholarship-beneficiaries/2020.
10- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_emp/documents/publication/wcms_106332.pdf
11- www.misrelkeir.org.2018/1/6